المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الرابع والثلاثين

١ ابريل (نيسان) سنة ١٩٠٩ — الموافق ١٠ ربيع اول سنة ١٣٢٧

الشؤون العثمانية

ذكرنا في الجزء الماضي خلاصة ما جرى في سقوط وزارة كامل باشا وقيام وزارة حلمي باشا حسب رغبة مجلس المبعوثان. وقلنا في ختام ذلك "ان مجلس المبعوثان تسلح بالدستور الثاني واسقط الوزارة سواء كانت تستحق ذلك او لا تستحقهُ فاستدعى جلالة السلطان رجلاً يرضى بهِ مجلس المبعوثان وكلفهُ تشكيل وزارة جديدة وقد تمَّ ذلك كلهُ طبقاً للقانون كأنهُ جرى في انكلترا اقدم البلدان في الجري على الحكم الدستوري وهذا ما تتناهُ كل امة تريد ان يكون حكمها في يد نوابها"

ثم نشرت جريدة الطان حديثاً لمكاتبها في سلانيك مع الدكتور نظيم بك من كبار اعضاء لجنة الاتحاد والترقي اخبرهُ فيهِ بما يأتي عن سقوط وزارة كامل باشا وقد نشرناهُ برمتهِ في المقتطف وها نحن موردون خلاصتهُ هنا لانهُ جلا امرًا غامضاً وبرأ لجنة الاتحاد والترقي مما اتهمت بهِ وبرهن في عملها قال —

"لما توصلت لجنة الاتحاد والترقي الى اعادة الاحكام الدستورية وقرَّ قرارها على ان لا تسلم مقاليد الحكومة بنفسها اضطرت ان تبحث عن سياسي يقوم بمقتضى الحالة حينئذٍ فلم تكد تجد لسوء الحظ من تضع فيهِ بعض ثقتها الا كامل باشا الذي كان السلطان قد انصاهُ عن الاستانة وجعلهُ والياً على ازمير. فلم يمتنع عن قبول منصب الصدارة الثقيل الاعباء مع طعنهِ في السن ولم يعترض السلطان على تعيينهِ لان المشاكل الداخلية والخارجية كانت كبيرة وكان كامل باشا معروفاً بالدهاء السياسي. غير ان سعيد باشا ابتهُ تصرَّف تصرفاً اضطر لجنة الاتحاد والترقي ان تطلب من والدهِ ان يبعدهُ عن الاستانة ولكن كامل باشا

يحب ابنهُ حبًّا شديد فرفض طلب اللجنة رفضًا باتًّا وهذا السبب الحقيقي في الخلاف بين لجنة الاتحاد والترقي والصدر الاعظم وفي اظهار كامل باشا للاستياء وعدم الرضاء - فجعل يشكو من انهُ غير حرٍّ في التصرف - ثم رفض ان يدعو مندوبي لجنة البلقان في لندن الى مأدبة حين مرورهم بالاستانة - فلما اتصل بالسلطان خبر رفضهِ هذا استدعاهُ اليهِ وكلَّفهُ بحضور ثلاثة من مندوبي لجنة الاتحاد والترقي مظهرًا رغبتهُ في ايداب تلك المأدبة تحت رئاستهِ فاذعن كامل باشا حينئذٍ ثم خاطب مندوبينا قائلاً "انكم تسيئون الفضل في اعادة النظام الدستوري الى انفسكم وحدكم دون سواكم مع اننا مديونون بهِ الى فضل جلالة السلطان" فاجابهُ احد مندوبينا قائلاً "انك تقول ما نقولهُ لتملق السلطان علمًا منك ان كلماتك هذه ستنقل اليهِ والاَّ فانك تعلم حق العلم كيف جرت الحوادث في يوليو الماضي" . ووقع كلام كامل باشا هذا وقعًا اليمًا في نفوسنا . وبعد ايام عقد اعضاء لجنة الاتحاد والترقي جلسة غير اعتيادية للنظر في الاحوال لانها جعلت تسوء وتظلم في داخل البلاد بسبب المطاعن التي كانت تنشرها جرائد سافظة المبادىء والاراجيف التي كانت تشاع عن مؤامرة لاهلاك الاجانب وكذلك ساءت في الخارج بما كان يشاع عن صعوبة الاتفاق مع النمسا والبلغار . ثم ابلغونا على وجه شبيه بالرسمي انهُ اذا اضطر كامل باشا الى الاستعفاء لم تؤمن العاقبة لاننا نفقد ثقة اوربا بنا حتمًا . ولذلك دامت جلستنا طويلاً وتدبرنا الاحوال من كل وجوهها بأنَّ ومكون ورياطة جاش واتفقنا على ان واجباتنا الوطنية تقضي علينا بترك حرية التصرف التامة للصدر الاعظم فيبقى مطلق التصرف تام الحرية في آرائهِ والعالهِ ولكن مع مراقبتهِ مراقبة شديدة

وهذا الامر الذي نعلمهُ عن اخلاص وحب لوطننا (لان مجلس المبعوثان لم يكن قد عقد بعد وكنا نريد ان نسير حسب الاحكام الدستورية) عدهُ كامل باشا دليلاً على ضعفنا وظن ان الميدان قد خلا لهُ ليفعل ما يشاء بلا محاسب ولا مراقب . وانت تعلم ما جرى بعد ذلك باسم نشارتي الحرية والحرية وانتزاع مجلس المبعوثان الذي كانت الاكثرية فيهِ ضدهُ . وكنا نشيعون في اوروبة المجلس اشاعات مفزعة عن التأثير الذي سيؤثرهُ سقوط كامل باشا في اوربا ولكن المجلس لم يتردد مع ذلك في القيام بواجباتهِ والسلطان نفسهُ قبل قرار ذلك المجلس العالي وتصرف تصرف الملك الدستوري مع ان دستور سنة ١٨٧٦ يعطيهِ حق المعارضة في ما يقرر عليهِ قرار المجلس في مثل تلك الاحوال

ومما تقدم ترى ان لجنة الاتحاد والترقي لم تجاوز حدود حقوقها وواجباتها . فالواجب

عليها ان تستمر على السير والمراقبة مدة طويلة بعد . واقول لك اننا سنقوم باعباء هذه المهمة التي اخذناها على عاتقنا وامثالنا وطيد ان الجرائد الفرنسوية تبسط الحقيقة لكي يعلمها الرأي العام ولا تجوز عليه الاراجيف والاوهام "

وسواء خلا هذا الحديث من كل مبالغة او لم يخلُ فالامر مؤكد ان وزارة حلمي باشا صارت ميرًا حسنًا حتى الآن فامضي الاتفاق مع النمسا على القرض المالي الذي تدفعهُ لتركيا وسائر الشروط المتعلقة بذلك . وعادت المصافاة بين دولتنا العلية ودولة النمسا الى سابق عهدها وابطل العثمانيون مقاطعة البضائع النمسوية وقد كان هذه المقاطعة او المحاربة التجارية الشأن الاكبر في تسوية الخلاف بين الدولتين وتم الاتفاق مع البلغار على ان روميا تتنازل لتركيا عن قسط الغرامة السنوية وهو ٣٥٠ الف ليرة عثمانية مدة اربعين سنة وذلك بمثابة اعطاء دولتنا خمسة ملايين او ستة ملايين من الجنيهات . ولما رأى المجلس ان اعمالهُ كثيرة والزمن المحدَّد لاجتماعه قصير طلب تطويلهُ فاطيل ثلاثة اشهر

ومن اهم اعمال الوزارة الحالية عمل ميزانية لدخل الحكومة وخرجها اي ايراداتها ومصروفاتها لسنة ١٣٢٥ المالية التي تبتدئ من شهر مارس الرومي فقدرت الايرادات بمبلغ ٢٥ ٣٩٤ ١٥٣ ليرة عثمانية والمصروفات بمبلغ ٢٩ ١٠٠ ٣٢٢ فتقل الايرادات عن المصروفات مبلغ ٣ ٨٠٦ ١٧٠ او نحو اربعة ملايين من الليرات . ولقد كان المأثور ان ميزانية الايرادات لا تجاوز سبعة عشر مليونًا من الليرات وان المأمورين يبتزون من الامة ما يمائلها فلا يتعذَّر على الامة ان تدفع خمسة وعشرين مليونًا في السنة بل ثلاثين مليونًا وهو ذا القطر المصري قد دفع لحكومتهِ في العام الماضي ١٥ مليونًا ونصف مليون من الجنيهات او نحو ثمانية عشر مليونًا من الليرات العثمانية وسكانهُ اقل من ١٢ مليونًا وسكان الولايات العثمانية اكثر من ٢٥ مليونًا فلا يكثر عليهم والحالة هذه ان يدفعوا لحكومتهم ٤٠ مليونًا من الليرات اذا تمتعوا بحكومة ساهرة على مصالحهم وساعية في ترقية شؤونهم

ومن اهم اعمالها ايضًا الاهتمام باستخدام ابناء العرب اي المتكلمين بالعربية في مناصب الحكومة السامية فعينت عارف بك المارديني واليًا على البصرة لكنها لم تنصف المتكلمين بالعربية حتى الآن كما يجب عليها . واقلُّ ما ينتظر منها ان تنظر الى كفاءة الرجال لا الى جنسهم ولقبهم فانها اذا فعلت ذلك فالنجاح محقق لها والاَّ زادت الحالة سوءًا ولن تبلغ بلادنا ما تشتهيهِ ولو مرَّت عليها السنون الطوال